

دور سعر الصرف في سحب العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي في ليبيا

أ. فتحي مفتاح شرف/ قسم التمويل والمصارف

كلية الاقتصاد مسلاته/ الجامعة الأسمرية، ليبيا

fathimuftah86@gmail.com

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور سعر الصرف في سحب العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى توضيح مفهوم سعر الصرف باعتباره من ضمن الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية واعتماد المنهج الوصفي التحليلي وبرمجيات SPSS في دراسة وتحليل متغيرات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك دورا لسعر الصرف في التأثير على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي وذلك بتأثيره على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، أي أن الارتفاع في سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بمقدار $(\frac{22551.743}{X})$ من الوحدة على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي، سعر الصرف، عرض النقود.

Abstract:

The aim of this study is to clarify the role of the exchange rate in withdrawing the currency circulating outside the banking system, in addition to clarifying the concept of the exchange rate as one of the intermediate objectives of the monetary vehicle and adopting the descriptive analytical approach and SPSS software in studying and analyzing the study variables. The study concluded that there is a role for the exchange rate in influencing the currency circulating outside the banking system by affecting the currency circulating outside the banking system, i.e. an increase in the exchange rate by one unit leads to an increase of $\frac{22551.743}{X}$ unit on the currency circulating outside the banking system.

المقدمة:

يتحكم المصرف المركزي من خلال أدوات متنوعة في التأثير على حجم وكمية النقود بما يتناسب مع نمو النشاط الاقتصادي، فتدخل الدولة يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية المخطط لها من طرف المصرف المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة.

وقد واجهت المصارف التجارية الليبية قيوداً نتجت عن عدم إمكانية الحصول على نقد أجنبي مما أثر سلباً على ثقة الجمهور في المصارف وحداً بالقطاع الخاص إلى اكتناز النقدية وتفاقت عملية الاكتناز بسبب مخاوف أصحاب الحسابات المصرفية من مواجهة صعوبة الوصول إلى ودائعهم مما تسبب في أزمة السيولة، وبالتالي لجو المواطنين للمصارف للسحب من حساباتهم لمواجهة الارتفاع السريع في أسعار السلع والخدمات، وقفز حجم العملة المتداولة خارج المصارف من حوالي 7.6 مليار دينار سنة 2010م إلى حوالي 14.8 مليار سنة 2011م أي بمقدار الضعف ثم عاد للتقلص قليلاً خلال سنتي 2012-2013م، ليرتفع مجدداً حتى وصل حوالي 30 مليار دينار في سنة 2017م، وهذه الزيادة الضخمة في حجم العملة المتداولة سبب بالطبع في سحب كميات كبيرة من العملة لدي المصرف المركزي والمصارف العامة إلى حد استنزاف كل العملة الموجودة فعلياً لدى الجهاز المصرفي.

مشكلة الدراسة:

يُمر الاقتصاد الليبي بالعديد من المشاكل التي كان من نتائجها فقدان الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة لعدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات السحب اليومي للمواطنين، حيث يعاني الاقتصاد الليبي من وجود العملة بشكل كبير خارج المصارف التجارية؛ ولهذا يجب أن يكون المصرف المركزي (السلطة المالية الأعلى للدولة) قادراً على إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة هذه الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد بشكل عام. من هنا تظهر مشكلة الدراسة في بيان تأثير سعر الصرف على العملة خارج التداول. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو دور تعديل سعر الصرف على سحب العملة من خارج الجهاز المصرفي الليبي؟
أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور سعر الصرف ومساهمته في معالجة المشاكل الناتجة عن وجود مبالغ مالية ضخمة خارج الجهاز المصرفي الليبي وما له من انعكاسات سلبية على الحالة الاقتصادية بشكل عام والمشاكل المترتبة على ذلك كمشكلة السيولة وغيرها.

أهداف الدراسة:

- توضيح مفهوم سعر الصرف.
- بيان دور سعر الصرف في سحب العملة من خارج الجهاز المصرفي.
- التوصل إلى نتائج وتوصيات توضح دور المصرف المركزي من خلال تعديل سعر الصرف في التأثير على العملة خارج التداول.

الدراسات السابقة:

1- دراسة فايزة (2015) بعنوان اختلال سعر الصرف الحقيقي، فعالية سعر الصرف الموازي،

دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقائد،

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اختلال سعر الصرف الحقيقي ومدى فعالية سعر الصرف

الموازي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2012م.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها ضرورة تقريب السعر الحقيقي من مستواه التوازني

وضرورة القضاء على السوق الموازية للصرف.

2- دراسة Maitra (2010) بعنوان: متغيرات عرض النقود وتقلبات سعر الصرف في سريلانكا،

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود، كما توصلت الدراسة إلى

مجموعة من النتائج أهمها أن الزيادة في عرض النقود له تأثير سلبي على سعر صرف العملة الوطنية.

3- دراسة (2016) الغالبي، الجبوري بعنوان: العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر

الصرف في مصر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18) العدد (2)،

(2016م)، العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر، هدفت هذه الدراسة

لمعرفة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر، وتوصلت الدراسة إلى

مجموعة من النتائج من أهمها وجود علاقة موجبة بين استقلالية المصرف المركزي وسعر

الصرف، وبالتالي وجود أثر إيجابي بين استقلالية المصرف المركزي وتحسن سعر الصرف.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تركز على جزء من عرض النقود وهي

العملة خارج التداول وتأثرها بسعر الصرف، وكذلك توضيح الأهمية التي يمثلها هذا الجزء من

عرض النقود في مشكلة السيولة التي يعاني منها الجهاز المصرفي في ليبيا.

فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: هناك دور لسعر الصرف في سحب العملة من خارج الجهاز المصرفي في ليبيا.

- الفرضية الثانية: لا يوجد دور لسعر الصرف في سحب العملة من خارج الجهاز المصرفي في ليبيا.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة، أما في الجانب التحليلي للدراسة تم تحليل بيان أثر سعر الصرف على العملة خارج الجهاز المصرفي الليبي باستخدام برمجيات SPSS الإصدار الرابع والعشرون للوصول للنتائج والتوصيات التي ستساهم في الوصول لبعض الحلول الممكنة لمعالجة الأزمة.

المبحث الأول-الجانب النظري:

1- سعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف من الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية التي من خلالها ينتقل أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي لها.

يأخذ سعر الصرف مكانة هامة ضمن السياسات النقدية لعدد من الدول، خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع قيمة العملة، وتؤثر طبيعة سعر الصرف للعملة المحلية بشكل مباشر وفعال في أداء المصارف التجارية من خلال التأثير في حجم الودائع التي يمكن أن يقدمها الأفراد إلى المصارف التجارية، ففي حالة عدم وجود نظام واضح ومستقر لسعر العملة المحلية فإن ذلك سيساهم في هز ثقة الافراد في الحفاظ على قيمة امولهم المودعة لدى المصارف التجارية، خصوصا في حالة وجود دلائل على إمكانية تدهور سعر الصرف بشكل أكبر في المستقبل، (حنفي 1999م، ص 48).

ونلاحظ من خلال هذا الدور لسعر صرف العملة المحلية كيفية تأثيره على العملاء في تفضيل الاحتفاظ بالعملة المحلية خارج الجهاز المصرفي، خاصة في حالة تغير هذا السعر وعدم ثباته.

2- الكتلة النقدية.

ويقصد بها عرض النقود ويرمز لها بالرمز M وهي عدة أنواع:
M1 وتعتبر عن النقود المتداولة خارج المصارف + الودائع الجارية تحت الطلب، وM2 وتعتبر عن M1 بالإضافة إلى الودائع الادخارية وجميع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى ما عدا المصارف المتخصصة، و M3 وهي عبارة عن M2+M1 بالإضافة إلى الودائع الجارية والودائع غير الجارية، (جبار بشرى، ص 8).

المبحث الثاني -الأحداث المصاحبة لازمة ومتغيرات الدراسة.

إن المتغيرات الاقتصادية تتأثر كثيرا بسعر الصرف، ويعتبر سعر الصرف له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني والربط بينه وبين الاقتصاد الدولي، إن المصارف التجارية تعاني من ضائقة نظامية في السيولة رغم ارتفاع العملة المتداولة، وكان بطء عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعه الطبيعي مرتبطاً بشح

النقدية، وأثر سلباً على ثقة الجمهور في المصارف نتجت القيود التي زادت من عدم إمكانية حصول المصارف التجارية على النقد الأجنبي، وهذا ما حدا بالقطاع الخاص إلى اكتناز النقدية وتفاقت عملية الاكتناز بسبب مخاوف أصحاب الحسابات المصرفية من مواجهة صعوبة في الوصول إلى ودائعهم، (ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي 2012 م، ص 9).

ونتيجة للظروف السياسية منذ عام 2011م فضلت المصارف التجارية توظيفات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة على شكل أرصدة نقدية لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الأخرى ونقد الخزائن لدي المصارف، مقارنة مع التوظيفات في التسهيلات والقروض، وذلك بسبب حالة عدم اليقين المصاحبة للمناخ الاقتصادي غير المواتية، والمخاطر العالية التي تعمل فيها المصارف التجارية، وكذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في معدلات الإنفاق العام، وقد زادت الودائع في المصارف التجارية نتيجة زيادة ودائع القطاع الخاص والهيئات والمؤسسات المالية والشركات العامة وشبه العامة بسبب التوسع في الإنفاق العام (إدارة البحوث والإحصاء، 2008م - الربع الثاني 2016م، ص 12).

ونتيجة لسحب بعض الإصدارات من التداول بعد صدور قرار بمنع تداولها، شهد النقد المتداول لدي الجمهور انخفاضا في نهاية سنة 2012 م بنسبة (9.7%) عما كان عليه في نهاية سنة 2011م، ويعزى ذلك إلى عودة الثقة في النظام المصرفي، (مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، للعام 2012 م ص 7).

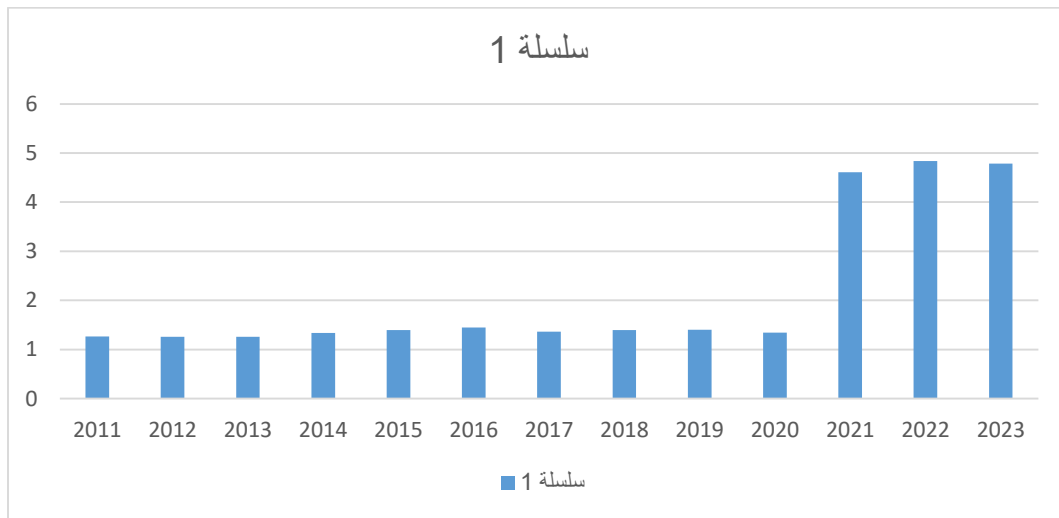
من أهم أهداف السياسة النقدية تصحيح اختلال سعر الصرف من أجل تطوير الأداء الاقتصادي وضمان الاستقرار الكلي للاقتصاد، إلا أنه بعد تضاءل قيمة الدينار الليبي أصبح عدم وصول الدولة للانتهاء يعد الهدف الأول للسياسة النقدية بدلا من توفير مقومات الاستقرار الاقتصادي، حيث قفزت أسعار الصرف في السوق الموازي إلى مستويات مرتفعة نسبياً وغير مستقرة مما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار وارتفاع الأسعار على كافة المستويات، مما ساهم في تفاقم الأزمة، وفقد الدينار الليبي أكثر من (80%) من قيمته في العام 2017م، (السياسات الاقتصادية والأدوات الفعالة لتحسين السيولة في السوق الليبي، 2018م ص 73).

للخروج من الأزمة قام مصرف ليبيا المركزي بعقد اجتماع مجلس إدارته لمناقشة التقرير المقدم من اللجنة الفنية المكلفة بدراسة خيارات تعديل سعر صرف الدينار الليبي، وقد أقر المجلس بالاجتماع توصية اللجنة بتعديل قيمة الدينار الليبي مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة لتصل إلى (0.1555) وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار أي ما يعادل (4.48) دينار للدولار الواحد وسريان هذا السعر على كافة أغراض

واستعمالات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية ويعمل بذلك من 3-1-2021م. (بيان مصرف ليبيا المركزي بشأن تعديل سعر الصرف، منشورات مصرف ليبيا المركزي 16-12-2020م، ص1).
ويبين الجدول رقم (1)، والشكل رقم (1) العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار خلال سنوات (2011 – 2023) بناء على بيانات مصرف ليبيا المركزي، وجدول رقم (1) يوضح العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار وأسعار الصرف لفترة الدراسة.

السنة	العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار	سعر الصرف الرسمي
2011	14840.1	1.2628
2012	13391.1	1.2596
2013	13419.9	1.2566
2014	17174.9	1.3379
2015	23007.3	1.3963
2016	27103.2	1.4451
2017	30865.2	1.3596
2018	34732.6	1.3945
2019	36691.8	1.3998
2020	39732.0	1.3399
2021	31799.8	4.6076
2022	31353.4	4.8408
2023	43.154.0	4.7873

- المصدر من إعداد الباحث، بناء على بيانات مصرف ليبيا المركزي.



الشكل رقم (1) العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار خلال سنوات (2011 – 2023) بناء على بيانات مصرف ليبيا المركزي.

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ العملة المتداولة خارج المصارف في تصاعد شبه مستمر حيث قفز حجم العملة المتداولة خارج المصارف من حوالي (23) مليار دينار سنة 2015م إلى حوالي (27.1) مليار سنة 2016م ثم عاد للتقلص قليلاً خلال سنتي 2021 – 2022م، ليرتفع

مجدداً حتى وصل حوالي (43) مليار دينار في سنة 2023م، وهذه الزيادة الضخمة في حجم العملة المتداولة سبب بالطبع في سحب كميات كبيرة من العملة لدى المصارف التجارية، مما يشير إلى انخفاض ثقة العملاء في الجهاز المصرفي مما أدى إلى سحب ودائعهم والاحتفاظ بها خارج المصارف، إن التعديل الذي قام به المصرف المركزي على سعر الصرف أثر على عرض النقود.

المبحث الثالث- الجانب العملي.

لدراسة دور سعر الصرف في سحب العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي في ليبيا للفترة 2011-2023م تم جمع بيانات حول متغيرات الدراسة المتمثلة في (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار وسعر الصرف الرسمي خلال الفترة (2011-2023) فكانت كما بالجدول رقم (1)، وهو يبين البيانات المجمعة حول متغيرات الدراسة المتمثلة في (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار وسعر الصرف الرسمي خلال الفترة (2011-2023م)؛ ولدراسة هذا الدور تم استخدام برمجيات SPSS الإصدار الرابع والعشرون واتباع الخطوات التالية:

1- اختبار مدى تبعية المتغير التابع (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار) للتوزيع الطبيعي لمعرفة ما إذا كانت المتغير التابع (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار) قيد الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار شابيرو ويلك (Shapiro - Walk) نظراً لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار تتبع التوزيع الطبيعي
مقابل الفرضية البديلة: - العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار لا تتبع التوزيع الطبيعي
جدول رقم (2) نتائج اختبار شابيرو ويلك على المتغير التابع (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار)

قيمة إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المعنوية المحسوبة	
0.926	13	0.299	العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.926) بدلالة معنوية محسوبة (0.299)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05)؛ لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المتغير التابع (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار) يتبع التوزيع الطبيعي.

2- تحديد أفضل نموذج لدور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف. ولتحديد أفضل نموذج لأثر سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف تم استخدام طريقة ملخص لجميع النماذج الخطية وغير الخطية الممكنة على البيانات المجمعة حول المتغيرين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج تحديد أفضل نموذج للأثر (سعر صرف الدينار الليبي) على (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار)

Model Summary and Parameter Estimates

العملة المتداولة: Dependent Variable

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.218	3.064	1	11	.108	20656.983	3204.462		
Logarithmic	.238	3.443	1	11	.090	22193.068	9017.049		
Inverse	.271	4.085	1	11	.068	41503.971	22551.743		
Quadratic	.379	3.053	2	10	.092	-80854.614	100134.711	15914.265	
Cubic	.379	3.053	2	10	.092	-80854.614	100134.711	15914.265	.000
Compound	.210	2.928	1	11	.115	19365.719	1.138		
Power	.234	3.361	1	11	.094	20563.141	.366		
S	.272	4.108	1	11	.068	10.722	.927		
Growth	.210	2.928	1	11	.115	9.871	.129		
Exponential	.210	2.928	1	11	.115	19365.719	.129		
Logistic	.210	2.928	1	11	.115	5.164E-5	.879		

The independent variable is

سعر الصرف الرسمي.

من الجدول رقم (3) نلاحظ أفضل نموذج لدور (سعر صرف الدينار الليبي) على (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار) هو النموذج المقلوب (Inverse) بثابت الانحدار نظرا لكونه أبسط نموذج ذو دلالة إحصائية بدلالة معنوية محسوبة (0.068) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.10 وقيمة لمربع معامل الارتباط (0.271).

3- نموذج الانحدار المقدر لدور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف بعد التأكد من تبعية المتغير التابع (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار) للتوزيع الطبيعي وتحديد أفضل نموذج لدور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف

تم استخدام تحليل الانحدار غير الخطي لتوفيق النموذج المقلوب (Inverse) بثابت الانحدار، فوجد أن النموذج يأخذ الصورة التالية:

$$Y = 41503.97 + \frac{22551.743}{X}$$

حيث:

Y يمثل العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار

X يمثل سعر صرف الدينار الليبي

وهذا يدل على أنه كلما زاد سعر صرف الدينار الليبي بوحدة واحدة تزيد العملة المتداولة خارج

المصارف بالمليون دينار بمقدار $\left(\frac{22551.743}{X}\right)$ من الوحدة.

4- القدرة التفسيرية لنموذج دور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف

لمعرفة القدرة التفسيرية لنموذج دور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج

المصارف تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

- معامل التحديد

بالرجوع إلى الجدول رقم (3) نجد أن معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) (0.271)، وهذا يدل

على أن المتغير المستقل (سعر صرف الدينار الليبي) يفسر (27.1%) من التغيرات التي تحدث

في المتغير التابع (العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار) إذا لم تتغير (العملة المتداولة

خارج المصارف بالمليون دينار) إلا بتغير (سعر صرف الدينار الليبي).

- تحليل التباين

لاختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار لدور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة

خارج المصارف تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4) حيث كانت:

جدول رقم (4) جدول تحليل التباين لاختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار لدور سعر صرف الدينار الليبي على

العملة المتداولة خارج المصارف

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.068	4.085	3.414E8	1	3.414E8	الانحدار الخطي
		8.357E7	11	9.193E8	الخطأ العشوائي
			12	1.261E9	المجموع

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة إحصائي الاختبار (4.085) بدلالة معنوية (0.068) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.10؛ لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على معنوية على الأقل معامل من معاملات معادلة الانحدار لدور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف

- اختبار T

لاختبار معنوية معاملات الانحدار لمعادلة الانحدار لدور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5) حيث كانت: الفرضية الصفرية: ليس هناك دلالة معنوية لمعامل الانحدار. الفرضية الصفرية: هناك دلالة معنوية لمعامل الانحدار.

جدول رقم (5) اختبار معنوية معاملات الانحدار لمعادلة دور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المعامل الأول الثابت (b0)	-22551.743	-2.021	.068
المعامل الثاني (b1)	41503.971	5.619	.000

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن جميع الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.10)، فهذا يدل على معنوية معاملات الانحدار لمعادلة دور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف

2- اختبارات مدى تحقق بقية فرضيات تحليل الانحدار لمعادلة الانحدار دور سعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف

أ- مدى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي)

لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي تم الاعتماد على اختبار كولومجروف سميرنوف للأخطاء المعيارية الناتجة من التقدير، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (6) حيث كانت: الفرضية الصفرية: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

مقابل الفرضية البديلة: الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (6) نتائج اختبار كولومجروف سميرنوف على الأخطاء لمعادلة انحدار دور سعر صرف الدينار الليبي

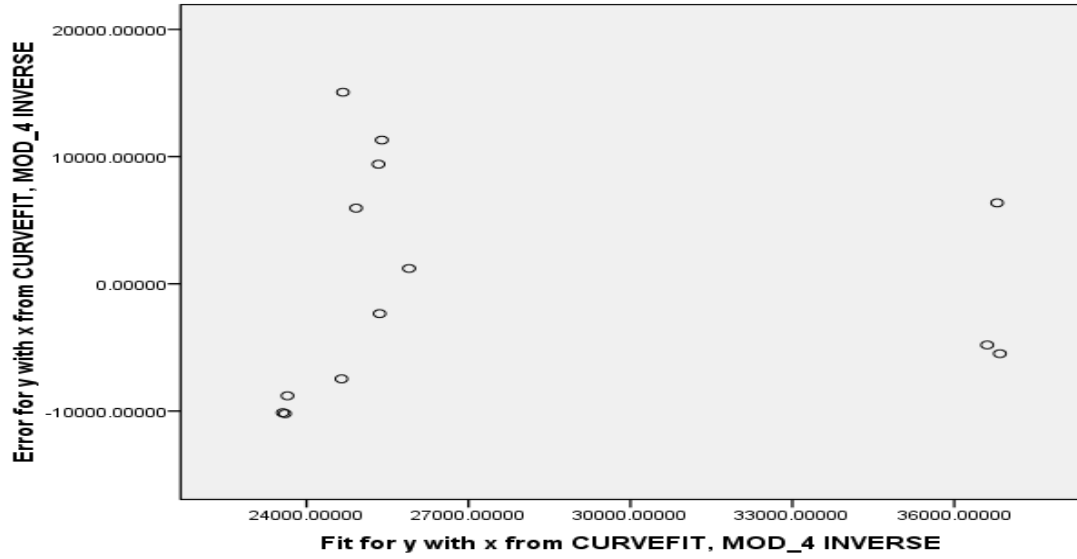
على العملة المتداولة خارج المصارف بالمليون دينار

البيان	قيمة إحصائي الاختبار	حجم العينة	الدلالة المعنوية
الأخطاء	.915	13	.215

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.915) بدلالة معنوية (0.215)، وهي أكبر من أي مستوى معنوي معروف لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

ب- مدى تحقق فرضية تباين تباين الأخطاء

لاختبار ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت تم استخدام التمثيل البياني للأخطاء مع القيم المقدرة باستخدام المعادلة المقدرة فكانت النتائج كما في الشكل رقم (2).



شكل رقم (2) التمثيل الأخطاء مع القيم المقدرة

من الشكل رقم (2) نلاحظ أن الأخطاء لا تتزايد أو تقل مع تزايد أو نقصان القيم المقدرة وقيمها تتراوح بين $2 \pm$ فهذا يدل على تباين تباين الأخطاء.

وبالتالي نلاحظ بأنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.10) لسعر صرف الدينار الليبي على العملة المتداولة خارج المصارف حيث إن (27.1%) من التغير في العملة المتداولة خارج المصارف يعود إلى التغير في سعر صرف الدينار الليبي إذا لم تتأثر العملة المتداولة خارج

المصارف إلا بأثر سعر الصرف، حيث كلما زادت سعر صرف الدينار الليبي بوحدة واحدة تزيد العملة المتداولة خارج المصارف بمقدار $\left(\frac{22551.743}{X}\right)$ من الوحدة.

- النتائج.

- 1- من خلال التحليل السابق نجد أن هناك دور لسعر الصرف على العملة خارج التداول.
- 2- أن الارتفاع سعر صرف الدينار الليبي بوحدة واحدة يؤدي إلى تزايد العملة المتداولة خارج المصارف بمقدار $\left(\frac{22551.743}{X}\right)$ من الوحدة.
- 3- أن زيادة سعر الصرف يؤدي إلى زيادة وجود العملة خارج الجهاز المصرفي.
- 4- أن ما نسبته (27.1%) من التغير في العملة المتداولة خارج المصارف يعود إلى التغير في سعر صرف الدينار الليبي.
- 5- تفضيل الاحتفاظ بالعملة خارج التداول من أجل تحقيق الأرباح بعيدا عن الجهاز المصرفي في ظل الارتفاع المتزايد في سعر الصرف.

- التوصيات.

- 1- تدعيم الجهاز المصرفي من أجل كسب ثقة العملاء وتنمية الودائع.
- 2- لابد من تدخل السلطة النقدية من خلال إيجاد سعر صرف مناسب لجذب الأموال إلى الجهاز المصرفي.
- 3- إعادة النظر في سعر الصرف الحالي بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي.
- 4- قيام المصرف المركزي من خلال خطة تضمن تخفيض سعر الصرف بشكل تدريجي من أجل المحافظة على القوة الشرائية للدينار الليبي.

المراجع:

- 1- إدارة البحوث والإحصاء تطورات اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية، قسم الإحصاء، 2008م - الربع الثاني 2016م.
 - 2- بيان مصرف ليبيا المركزي بشأن تعديل سعر الصرف 2020م.
 - 3- جبار بشرى، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي الجزائر، 2006م.
 - 4- حنفي، محمد ناظم، مشاكل تحديد سعر الصرف تقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م.
 - 5- السياسات الاقتصادية والأدوات الفعالة لتحسين السيولة في السوق الليبي، ندوة علمية محكمة ومقيمة علمياً، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، 2018م.
 - 6- الغالبي جليل، الجبوري سوسن، العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18) العدد (2)، (2016).
 - 7- فايزة، محمد اختلال سعر الصرف الحقيقي _ فعالية سعر الصرف الموازي، دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، 2016م.
 - 8- ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي 2012 م.
 - 9- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، للعام 2012م.
- المراجع الأجنبية.

1- Maitra B (2010). Money Supply and Exchange Rate Variations in Sri Lanka in the Independent Flot Regime- A time domain Study 'South Asia Economic Journal.